

المحاضرة الثامنة: مواضيع للنقاش والتحليل.

• البطالة وسوق العمل غير الرسمي:

نظرا لخضوع سوق العمل لمختلف الصدمات والتغيرات في المعادلة الاقتصادية بين العرض والطلب ورغم المجهودات المبذولة في عملية الاستثمار المستمرة لحل مشكلة التشغيل قصد التخفيف من اثر وحدة ظاهرة البطالة والتي أصبحت تشكل خطرا واضحا على مستوى التنمية و منه النمو وكذا الاستقرار الاجتماعي تبقى النتائج ضعيفة على العموم.

مع العلم ان البطالة في الجزائر مست كل شرائح وفئات المجتمع (الفئات العمرية او المستوى العلمي) كما تبقى البطالة في الجزائر تتصف ببطالة شبابية كونها تخص فئة الشباب التي تقل عمرها عن 30 سنة وبمعدل 41/ وهذا حسب الاحصائيات الأخيرة.

وهذا ما دفع بهذه الفئة الى الاتجاه نحو السوق المخفية او السوق غير الرسمي لتلبية رغبتها في العمل، الى درجة ان الاقتصاد الجزائري أصبح يغلب عليه الطابع غير الرسمي.

فحسب الإحصائيات الأخيرة تشير الى ان قرابة 41/ من اليد العاملة في النسيج الاقتصادي غير مسجلة ضمن قائمة الضمان الاجتماعي.

ما يمكن الإشارة اليه في هذا الجانب ان المجتمع الجزائري حقق تقدم كبير في مجال عمل المرأة وهذا على كل المستويات بحيث أن عملية التوظيف لم تعد تخص الذكور وانما أصبحت منافسة واسعة بين المرأة والرجل ويعود ذلك الى عدة أسباب منها:

- 1- اتساع مستوى التعليم بين كافة فئات الشعب.
 - 2- انتشار الوعي الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بمساهمة المرأة في مجال التنمية الاجتماعية.
 - 3- المستوى الذي حققه المجتمع في مجال التنمية بحيث الانتقال السريع الذي تحقق في عملية تطوير المجتمع وتحسين اداءه وقدراته وخاصة في ميدان التصنيع.
 - 4- الاليات التي تبنتها الجزائر في مجال سياسة التشغيل التي تعتبر رائدة على المستوى العالمي.
- كل هذه العوامل ساعدت والى حد كبير في عملية ادماج سريعة وقوية ومتوازنة للمرأة في ميدان التشغيل.
- ان اهم الأسباب التي تقف وراء انتشار سوق العمل غير الرسمي هو ضعف الإطار القانوني الذي يحارب ويعاقب مرتكبيه، بحيث تزايد الاهتمام الدولي بمخاطر هذا النوع من العمل، الامر الذي كانت تنادي به منظمة العمل العربية، باعتبار ان هذه الظاهرة تنتشر وتتوسع أكثر في الدول النامية والعربية بالخصوص مما يصعب من أداء أجهزة ومؤسسات تفتيش العمل في محاربة ومواجهة العمل غير المصرح به والذي انجر عنه مخاطر اقتصادية واجتماعية عديدة إصابة النسق الاقتصادي والاجتماعي بكامله.

• العمل النقابي بين الدور والهدف :

ينطوي العمل النقابي على عدة أنشطة تخص الطبقة العمالية وارباب العمل على سواء ، فهو يهدف الى إقامة جمعيات مهنية مطلبية تحمي العمال وتحافظ على مصالحهم والدفاع عنهم كما تهتم بترقيتهم وفق الأطر القانونية المعمول بها ، وبالرغم من وجود مشاكل عديدة في النشاط النقابي الا اننا نستطيع القول بان نقابة العمال سواء في القطاع او الخاص تهدف الى خلق توازن داخل المؤسسة من حيث انها تحافظ على ممتلكات المؤسسة وتساهم في ترقيتها وتعمل على ان تكون واسطة بين الإدارة والعمال التابعين لها ، ومن محفزاتها نذكر ما يلي :

- الوعي بالمشكلات التي تواجه المؤسسة.
 - إدراك أهمية العمل الجماعي المشترك.
 - المساهم في ترقية المؤسسة من حيث تحديد الأهداف والوسائل في تحقيقها.
 - العمل على تجسيد علاقات عمل واضحة الابعاد ودائمة وفاعلة.
 - النقابة أيضا هي بمثابة أداة تنظيمية فاعلة او تجربة سابقة للعمل الجماعي الناجح.
- كما يمكن ان نجد تصنيفات عديدة للنقابات منها مثلا: - نقابات المطالبة والمعرضة - نقابات المطالبة والمراقبة ح- نقابات التسيير -النقابات المرتبطة بالحكومة.....
- كما نجد أيضا أيضا نقابات متصلة بالنضال العمالي العالمي: الكونفدرالية العمالية العربية - الكونفدرالية الدولية العربية -منظمة الوحدة النقابية الافريقية.....
- هي إذا بعض المواضيع التي نطرحها للنقاش والحوار في رحاب هذا المقياس والتي نعتبرها من بين المواضيع الأساسية وليس كلها

• النموذج التنموي ألية لتطوير سوق العمل وتحقيق الاستخدام الكامل :

إن كل بلد نام يحاول بناء استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تتلاءم وظروفه الخاصة، وتستجيب لاحتياجاته وامكانياته وقراراته المادية والبشرية.

حيث أن قيم واحتياجات وأهداف أي بلد تتطور وتتغير وفق مراحل متعددة متباينة ومتفاوتة، فاستراتيجية التنمية المتبعة والمحددة، تتقرر وفق محور زمني يتطلب تحديده ورسمه إما عن طريق تنمية طويلة الأمد، أو متوسطة الأمد، أو قصيرة الأمد، وهذا حسب:

طبيعية الأهداف التي رسمت وفق الاستراتيجية والواجب تحقيقها خلال مدة زمنية معينة.

معرفة وضبط وإحصاء الوسائل والامكانات البشرية والمادية التي تساهم في ترجمة هذه الأهداف.

ويبقى ان نشير إلى أنه حسب مطالعتنا وتصفحنا لمعظم الدراسات السوسيوولوجية والاقتصادية في مجال التنمية، اتضح ان استراتيجية التنمية كموضوع أساسي لخلق وتوطيد حركة تنمية شاملة تنضج عموما وفق شكلين هما:

استراتيجية التنمية المتوازنة التي تركز على تطوير مختلف القطاعات والفروع الصناعية والزراعية بصورة متوازنة ومتناسقة ومتكاملة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

استراتيجية التنمية غير المتوازنة والتي تبنى على أساس المشاريع والصناعات الرائدة أو القائدة، والتي يؤدي تنميتها إلى تطوير وتنمية القطاعات الأخرى.

وما يمكن ملاحظته هو أن معظم البلدان النامية سارت وفق هذين النموذجين باعتبار أن عملية التصنيع تصبح هي المحرك الأساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن القطاع الصناعي يعتبر هو المحور الذي تنمو حوله الفروع الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية وخاصة الزراعية، والتي من خلالها تتأسس العلاقة التكاملية بين عناصر التنمية الشاملة التي من أهدافها تنمية الموارد البشرية الموجودة وترقيتها وفق الأطر والمبادئ والاسس المحلية والعالمية ومنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وباعتبار ان الجزائر بلد نام، عملت الكثير من أجل تحقيق تنمية شاملة وفق هذا النموذج الذي كان بمثابة المخرج الحقيقي من ظاهرة التخلف التي اصابت كل الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وحسب الأسس الايدولوجية لعملية التنمية بالجزائر، فإن هذا الاختيار يعود بالدرجة الأولى إلى العديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن التسرع في وضع الأهداف دون الحساب الكافي للوسائل والامكانات أدى بالكثير من الدول النامية ومنها الجزائر إلى وضع خطة انتقالية بغية تعديل هيكلية لعناصر التنمية.

وكخلاصة يمكن القول ان الجزائر وبعد استقلالها كانت تبحث عن نموذج تنموي تواجه به كل المشكلات المجتمعية والاقتصادية والسياسية والثقافية منها البطالة وعدم الاستقرار البيوي التي كان يعيشها الشعب، فكان عليها الاعتماد على النموذج الاشتراكي الذي اعتبر المنفذ الوحيد من حيث المبدأ والتاريخ والأيدولوجية والعالم، ومن اجل تجسيده اعتمدت الجزائر على تنمية القطاعات الأساسية للبلد وهي الصناعة والزراعة والثقافة وقررت ان يكون التصنيع هو المحرك الأساس لعملية التكامل هذه بين القطاعات ومنه التوظيف الكامل لكل القدرات البشرية والمادية الموجودة.

قد نجد انتقادات عديدة في هذا الإطار ولكن نستطيع التأكيد والجزم على ان وبفضل هذا النموذج حققت الجزائر مكاسب عديدة مازالت موجودة وقائمة لحد اليوم.